ملاحظات لا بد منها عشية لقاء الجزائر

بقلم بشير البرغوثي

لم يقل احد، حتى الان، صراحة، انه يريد اقامة منظمة تحرير مقابلة، والجميع يتحدث عن منظمة تحرير واحدة وبالتالي لا يمكن الاجابة على السؤال السالف الذكر الا بايجابية وضد الاستثناء، وهو ما كان، عمليا، المحرك والحافز لاتفاق عدن من قبل الاطراف التي شاركت في صياغته وفي اقراره.

ان هذا السؤال يقف الان امام الضمير الوطني والقومي لكل الاطراف التي لم تقر بعد اتفاق عدن، ولم تحسم رايها في موضوع اقامة الحوار الشامل والانتقال الى تفعيل دور المؤسسات الفلسطينية. وهذا ما يسمح لنا بالتفاؤل بان ادراك الاخطار المترتبة على رفض اتفاق عدن سيقودالى الموافقة عليه في نهاية الامر.

واذا كان هناك من يعتقد بان نقل موضوع الخلافات الفلسطينية الى منبر عربي ليقوم بحلها في اطار ثنائي او متعدد او في اطار مؤتمر قمة سياتي بنتيجة افضل من اتفاق عدن فانه يقع في خطا فادح. فطبيعة العلاقات العربية القائمة، والتوجه العام لدى غالبية الدول العربية يجعلان اية تسوية تتم عبر هذه العلاقات في غير صالح المعارضين والمؤيدين لاتفاق عدن، وفي غير صالح النهج السياسي والتنظيمي الذى اقره ذلك الاتفاق.

وهذه حقيقة يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الذين يعارضون ذلك الاتفاق. يجب ان لا ينسوا بان هناك على يمين الساحة العربية من يعارض اتفاق عدن ومن يعمل بطرق شتى لاحباط ذلك الاتفاق من منطلق اخر ولغايات اخرى تتناقض مع منطلقاتهم وغاياتهم. وان احباط الاتفاق لا يعني توفير الفرص لما هو افضل منه بل لما هو اسوا منه بكثير. وانه لا يكون اتفاقا بل املاء يفرض من "فوق" وعبر صفقة بين جهات عربية!

واذا وضع كهذا لا بد لكل الاطراف التي تتخذ موقفا سلبيا من اتفاق عدن ان تعيد النظر من موقع المسؤولية والواقعية، في هذا الموقف!

. بانعقاد اجتماع الجزائر بين اطراف اتفاق عدن يزداد تفاؤل ابناء الشعب الفلسطيني وكل مناصريه بتجاوز ما يشفى من اشكالات امام اعادة الوحده الى صفوف منظمة التحرير، والسير قدما اجراءات سياسية وتنظيمية.

ومن الواجب، في هذه الظروف الدقيقة، مواجهة الواقع الراهن بصراحة وتجاهد. فالتبدل لاتفاق عدن هو استمرار الخلاف الراهن وتكريسه في اطارات تنسف وحدة المنظمة وتحلو وضعا تصبح فيه وحدانية التمثيل موضع سؤال! وما نظن احدا يحاجه الى مساعده في تصور النتائج المترتبة عليه في مختلف ساحات الواحد الفلسطيني.

واذا كان هناك من يعتقد ان بالامكان الحصول على ما هو افضل من اتفاق عدن فانه يقع في خطا سوء تقدير علاقات القوى الفلسطينية، ويحارف بالطبيعة مع دول وقوى عربية وعالمية ايدت الاتفاق وعملت من اجله مثل جمهوريتي اليمن الديمقراطية والجزائر والاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية!

وقطيعة كهذه ليست في صالح الشعب الفلسطيني ولا قضيته وهذا امر يعترف به الذين يعارضون الاتفاق بدليل تاكيداتهم المتكررة عن وجوب قيام تحالف استراتيجي بين الحركة الفلسطينية وبين القوى الثورية العربية والعالمية ومع الاتحاد السوفيتي بالذات!

ان من الواقعي تماما والمتوقع ان يكون لهذا الطرف او ذاك مطالب تتجاوز اتفاق عدن ومنها قضية اقصاء ياسرعرفات. ولكن مطلبا كهذا لا يمكن بحثه واتخاذ موقف بصدده خارج الاطار المخول ببحث هذا المطلب، في حالة طرحه، وهو المجلس الوطني الفلسطيني، هذا اذا ما اراد الجميع احترام الشرعية والتمسك بقواعد التحالف التي تقوم عليها هذه الشرعية.

ان اتفاق عدن استهدف، ببساطة وبمسؤولية، المحافظة على تلك القواعد، وايجاد القاسم المشترك لتحالف واسع يضمن بقاء منظمة التحرير موحدة وممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني. وعلى هذا الاساس استبعد الاتفاق كل ما لا يشكل قاسما مشتركا بين مختلف اطراف الوحدة الوطنية

هذه مسالة من بدهيات العمل الجبهوي، واية محاولة لزج قضايا تخرج عن القاسم المشترك تكون، في واقع الحال، دعوة الى فض التحالف او رفضه لان من المستحيل فرض شيء بالارغام على قوى يفترض، من منطق صيغة العمل الجبهوي، ان تكون قد تقدمت للتحالف بصورة طوعية، ولانها تجد لنفسها مصلحة فيه.

واذا كانت اعتبارات العمل الجبهوي متوفرة في اتفاق عدن، فان مختلف الاعتبارات الاخرى ومنها الاعتبارات السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية، في الوقت الحاضر، تتطلب اتباع الاسراع في تنفيذ اتفاق عدن.

فهناك الدعوة لعقد المؤتمر الدولي بخصوص القضية الفلسطينية وما تتطلبه تحقيقها من وحدة، في المقام الاول، بين اصحاب الشان المباشر، وتصال مع حلفائهم لكسب التريد من التاييد لهذه الدعوة. وهناك الاخطار الداهمة بعد الانسحابات الاميركية ومظاهر زيادة الهجمة الامبريالية مثلما تتجلى، في الوقت الحاضر، في البحر الاحمر. وهناك دسائس ومؤامرات حكام الرجعية العربية الذين لا يروقهم خروج الفلسطينيين عن الطوق، ويحاجهم في رسم سياسة لهم تتعارض مع سياسة اولئك الحكام القائمة على الاعتماد على واشنطن، وارسائهم دعائم واطارات تخلق نموذجا للديموقراطية في العالم العربي يمكن ان يكون له دور تقوي من اجل الديموقراطية لدى شعوب بلدان هؤلاء الحكام.

لقد كان اتفاق عدن نتاج جهد فلسطيني خاص دعمه وشجعه ووفر الاجواء لنجاحه بعض ابناء الشعب الفلسطيني واصدقائه. واذا كان من الطبيعي، بحكم الروابط العديدة القائمة بين الفلسطينيين وانتمائهم، ان لا يكون هذا الجهد معزولا عن الجهد العربي الا ان الدور الاساسي كان دورا داخليا فلسطينيا بقدر لم يتوفر في جهود سابقة تتعلق بحل خلافات سابقة اعترضت مسيرة العمل الفلسطيني. فخلافات عام ١٩٧٦ حلت، عمليا، في قمة الرياض، وفي اواسط الاربعينات كانت الجامعة العربية هي التي عينت ممثل فلسطين، والمبادر، فيما بعد، لتشكيل الهيئة العربية العليا. وفي العقود الاخيرة صدر عنها، ايضا، قرار تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن تحولات هامة قد طرات منذ ذلك الحين، واكدت منظمة التحرير استقلاليتها، وكان الجهد المعبر عنه في اتفاق عدن لحل الخلافات احد المظاهر الهامة لتاكيد هذه الاستقلالية.

وفي تقديرنا ان الحلقة المركزية التي ينبغي الامساك بها هي الجانب السياسي والتنظيمي المتضمن في اتفاق عدن. وهو جانب نفترض ان لا خلاف عليه مع الذين لم يوقعوا على ذلك الاتفاق لانهم، على الاقل، في الاونة الاخيرة لم يعودوا يطرحون سياسيا انتقادات عليه، وبدا الخلاف منحصرا في مسالة رئاسة اللجنة التنفيذية. وهذه المسالة، كما اشرنا من قبل، تدخل في نطاق المسائل الاجرائية التي يمكن لاية جهة طرحها في المؤسسات المختصة بذلك بعد تفعيل هذه المؤسسات. لكن ما يجب تقريره الان هو هل يراد التحالف مع الجهة التي ينتمي اليها ياسرعرفات والتي تؤيده او يراد استثناؤها وبالتالي اقامة منظمة تحرير اخرى باعتبار ان الجهة المستثناه ستواصل التمسك بالسلطة القائمة؟!

لا مفر من مواجهة هذا السؤال، بغض النظر عن اية اجتهادات او حساسيات او وجهات نظر تتفاوت في وجاهتها وموضوعيتها تجاه طبيعة الخلافات القائمة والاسباب التي اوجدتها وهوية المسؤولين عنها.

السلطات الأردنية تضع "فيتو" ضد استيراد العنب الخليلي

تلقى مزارعو منطقة الخليل في الاسبوع الماضي اشعارا من السلطات الاردنية يحظر بموجبه تصدير منتوج العنب هذا العام عبر الجسور.

ويعلق المزارعون على هذا الامر بالقول: "ان امر الحظر هذا يشكل سابقة خطيرة بالنسبة لنا، خاصة وان اعتمادنا الاساسي هذا الموسم هو على تسويق كميات العنب الكبيرة، والفريدة في جودتها عن طريق الاردن، والتي لا يمكن تسويقها في المناطق المحتلة بسبب غزو اسواقها بالعنب الاسرائيلي (بدون بذور)، والذى ادى الى ضرب عنب المناطق الساحلية (حيث انخفض سعر الكيلو الى ١٠٠ شيكل في غزة هذه الايام)، علما بان السعر الطبيعي له ٤٠٠ شيكل للكيلو الواحد".

واضافوا: "اننا نتوقع والحالة هذه ان ينخفض سعر الكيلو من عنب منطقة الخليل الى ٥٠ شيكل وربما اقل .. هذا اذا وجد اسواقا تستوعبه.

ويعرب المزارعون عن قلقهم ازاء هذه الاوضاع الخطيرة، خاصة وان بعض الشركات الاسرائيلية وان تعمل بدات تبحث لانتاج الخمور بدات تتصل بالمزارعين لتعقد معهم صفقات والتي يرفضها المزارعون رفضا قاطعا.

أهالي أبو ديس يعترضون على مصادرة أراضيهم

توجه اصحاب الاراضي المصادرة في ابو ديس الى اراضيهم يوم الاحد الماضي برفقة احد المحامين الذى وكلوه بالدفاع عنهم، واحد موظفي دائرة املاك الغائبين. وبعد مراجعة هذه الدائرة اتضح ان الامر بمصادرة هذه الاراضي كان قد اتخذ عام ١٩٨٣، وانه كان قد تم ابلاغ مخاتير ابو ديس بذلك في حينه وقاموا بدورهم بالتوقيع على الامر. والغريب في هذه القضية ان اصحاب الاراضي لم يعلموا بامر المصادرة الا بعد وصول المستوطنين الى اراضيهم ونصب عدد من الخيام كنواة مؤقتة لمستوطنة تدعى نيئوت ادوميم. هذا وسيتوجه محامو اصحاب الاراضي الى المستشار القضائي للضفة الغربية لاستلام نسخة من امر المصادرة وذلك لارفاقه بملف القضية.

الجدير بالذكر ان الاهالي اجروا اتصالاتهم تمهيدا للقيام بمسح هذه الاراضي التي تعود ملكيتهم الى مئات السنين الماضية.